العمال في جلسة مصارحة..

شاهين: لا عودة عن قرار الدورتين لأننا نريد ضخ دماء جديدة في جسم التنظيم النقابي بمختلف المستويات وسياسة تبديل الطرابيش ستنتهي دون رجعة

القادري: أخلاقياً لا نريد أن نهاجم الحكومة ولن نقول لها إلا الله يعطيكم العافية

| محمود الصالح

بهدوء حازم أكد عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب العمال المركزي ياسر شاهين أن تنفيذ قرار القيادة المركزية بخصوص عدم السماح بترشح أي بعثي لأكثر من دورتين لأي مهمة نقابية على مستوى واحد لا رجعة فيه، لأنه من غير المقبول ألا تكون هناك كفاءات يمكنها قيادة العمل النقابي في المرحلة القادمة، والمطلوب ضخ دماء جديدة في جسم تنظيماتنا النقابية على مختلف مستوياتها، بهدف التخلص من الترهل والقوقعة التي يعاني البعض منها، واستشهد عضو القيادة المركزية بوجود القيادة المركزية الجديدة، والتي جاء كل أعضائها جدداً وكذلك المكاتب الفنية فيها، ومع ذلك لم يتراجع الأداء فيها، وعلى العكس هناك نتائج متميزة في عمل مكاتبها.

شاهين وفي معرض رده على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس المركزي للاتحاد نقابات العمال، أكد أنه لا مبرر لأي رئيس حكومة أو وزير أو مدير عام بعدم دعم الطبقة العاملة، لأن مبرر وجود أي مسؤول منهم هو العمال، مضيفاً: علينا دائماً عند طرح أي مشكلة أن نقترح الحل المناسب لها، وعلى الحكومة أن تنفذ هذا الحل بالنسبة التي تستطيع.

وأشار إلى أن القيادة المركزية تعمل وفق مبدأ أن التراجع عن القرار الخاطئ فضيلة، وأي مؤسسة ناجحة سيكون على رأسها رجل اتخذ قراراً شجاعاً وهذه ميزة القائد الناجح.

وحول نتائج الانتخابات في المرحلة الماضية وصف عضو القيادة ما جرى أنها مسؤولية صاحب الصوت، لأن ذلك شكل من أشكال الديمقراطية، وبالتالي على كل شخص أن يتحمل مسؤولية قراره، مؤكداً أنه في المرحلة القادمة سيكون صوت القواعد الحزبية على مختلف تراتبيتها مسموعاً ونافذاً، وأبدى عدم رضاه عن أداء مفاصل العمل في الإدارة المحلية، ووعد أن سياسة تبديل الطرابيش ستنتهي من دون رجعة.

وشدد على عدم القبول بسياسة نسف ما سبق من منجزات من أي من الوزراء، لأن من يعمل وفق هذه العقلية يكن مخرباً في مسيرة البناء، وعلينا جميعاً أن نستمر في مسيرة بناء القطاع العام وسندافع عنه بأسناننا.

وطمأن شاهين ممثلي عمال سورية إلى أن القرار في هذا البلد لن يكون إلا للعمال، والقيادة المركزية سيكون قرارها دائماً هو قرار التنظيم العمالي.

لا تدخل في خيارات العمال في الانتخابات

ودعا شاهين أعضاء المجلس إلى الالتزام بخصوصية العمل العمالي، وأن تكون جميع الطروحات متفقاً عليها في البيت الداخلي للتنظيم العمالي، ولا يجوز تداول طروحات اتحاد العمال خارج المؤسسات النقابية، مشيراً إلى أن المجلس المركزي لنقابات العمال هو بمنزلة برلمان حقيقي لكل عمال سورية، وعلى هذا المجلس أن يمارس دوره في متابعة المكتب التنفيذي لتطبيق قرارات العمال في مختلف المستويات.

وعن الانتخابات في الدورة القادمة تمنى عضو القيادة أن تتم مراعاة الخبرة والحضور والكفاءة والمؤهل العلمي في اختيار الكوادر المرشحة للمهام النقابية، منوهاً بأن القيادة المركزية لن تتدخل في خيارات العمال وقرارهم واختيارهم من سيمثلهم في المؤسسات النقابية على مختلف مستوياتها، لأن القيادة ستكون على مسافة واحدة من الجميع.

الدولة لن تتخلى عن دورها

وحول ما يتم طرحه في إطار المشروع العدواني الذي يستهدف سورية تحت عنوان أن الدولة تتخلى عن دورها الاجتماعي أكد شاهين أن الهدف من هذه الطروحات الإساءة إلى سورية واستهدافها من الداخل، لأن كل ما يقال حول ذلك كذب ونفاق كبير، لأن سورية اليوم أفضل بكثير جداً مما كانت عليه في الخمسينيات، عندما كان خمسة أشخاص نصيبهم الاستعمار يتحكمون بمقدرات البلاد، والواقع اليوم هو من يشهد بذلك من خلال مختلف المؤسسات الرائدة تعليمياً وبحثياً وزراعياً واقتصادياً على مستوى العالم، وعلى الجميع أن يفهموا أن الدولة لن تتخلى عن دورها الاجتماعي، ولن نسمح في القيادة المركزية بصدور أي قرار سلبي يضر بمصالح العمال.

معاناة العمال

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أوضح أن معاناة التنظيم العمالي مع الحكومة السابقة أنها لم تكن تبحث عن حلول، وإنما كانت تبحث عن مبررات، وأنهم كانوا يرفضون إيجاد الحلول إنما يعملون على الاستئثار بالقرار، في وقت كنا نقدم الحلول لكن الحكومة لم تأخذ بها، وكانوا يجتهدون فيه.

وأضاف: أخلاقياً لا نريد أن نهاجم الحكومة ولن نقول لها إلا «الله يعطيكم العافية».

وأكدّ أن العمال ملتزمون بقرار القيادة المركزية فيما يخص تطبيق عدم الترشح لأكثر من دورتين انتخابيتين للمستوى الواحد، لأن هذا القرار اتخذ بناء على رؤية ثاقبة لمستقبل العمل النقابي في البلاد.

وأشار القادري إلى أن العمل في المرحلة السابقة تميز بالجدية والموضوعية والواقعية من خلال متابعة جميع القضايا التي تم طرحها في المؤتمرات النقابية مع رئاسة مجلس الوزراء والجهات المعنية.

واستعرض القادري ما تم تنفيذه خلال الفترة المنقضية بين دورتي المجلس العام، مشدداً على الاستمرار في مشروع دعم اقتصاديات الأسرة العاملة ضمن سياسة دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتكثيف إقامة الدورات التعليمية المجانية لأبناء العمال لتشمل جميع المحافظات، وإيلاء الاهتمام الكامل النقابية حيث تم تشميل عماله بالمظلة الشهر الرابع هذا العام حتى تاريخه.

وأوضح أنه تم تشكيل لجنة لإعادة ودراسة عقود استثمار كل المنشآت العائدة للمنظمة بما يحسن العقود ويعود بالمنفعة على الطبقة العاملة، مؤكداً أنه في إطار الحفاظ على مصالح العمال فقد أنجزت لجنة حصر ممتلكات التنظيم النقابي عملها وتم تسجيل أصولها باسم المنظمة النقابية، لافتاً إلى إعداد جدول تصنيف المهن الجديد وجدول اللجان النقابية وذلك ضماناً لحسن سير الانتخابات النقابية المقبلة.

مداخلات

وتركزت مداخلات أعضاء المجلس على ضرورة معالجة الواقع المعيشي والاقتصادي للطبقة العاملة وتثبيت العمال المؤقتين وإيجاد الحلول لنقل العاملين إلى مراكز عملهم وزيادة جميع التعويضات، وسد نقص العمالة المهنية في القطاع العام.

وشدد الأعضاء في مداخلاتهم على الإسراع في إصلاح القطاع العام الصناعي والحفاظ عليه من خلال دعمه بالكوادر والتجهيزات الحديثة والإسراع بمناقشة القوانين والتشريعات التي تخص الطبقة العاملة وتعديلها.

وتساءل البعض حول عدم إمكانية تطبيق قرار الدورتين في بعض المحافظات، وإيقاف تنفيذ مرسوم الحوافز بعد شهر من بدء تطبيقه، وضرورة البحث عن حل لمشكلة نزيف الخبرات الوطنية إلى الخارج، وأسباب حرمان التنظيم النقابي من عضوية اللجنة الاقتصادية.

هذا ويستمر المجلس المركزي في أعماله ليومي أمس الإثنين واليوم الثلاثاء وعلى جدول أعماله مناقشة تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام المقدم للمجلس، ومناقشة تقارير الاتحادات المهنية واتحادات عمال المحافظات المقدمة للمجلس، والتصديق على صرفيات الاتحاد العام عن أشهر «نيسان- أيار- حزيران- تموز» لعام ٢٠٢٤، والتصديق على قرارات المكتب التنفيذي للاتحاد العام المتخذة ما بين دورتي المجلس الثانية عشرة والثالثة عشرة، ومناقشة وإقرار جدول المهن للدورة النقابية الثامنة والعشرين، ومناقشة وإقرار جدول اللجان في اتحادات المحافظات للدورة النقابية الثامنة والعشرين، ومناقشة ومراجعة قرار المجلس العام رقم ١٦٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٥ الخاص بالتعليمات الانتخابية.

كما يناقش إقرار موعد بدء الانتخابات النقابية للدورة الانتخابية الثامنة والعشرين، ومناقشة وإقرار التعليمات الانتخابية وفقاً لقانون التنظيم النقابي رقم ٨٤ وتعديلاته وقرار المجلس العام رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠١، ومناقشة وإقرار دفتر الشروط الفنية والمالية الخاص بطرح مجمع صحارى لشركات الإدارة، ومناقشة تقرير مدقق الحسابات عن النصف الأول من عام ٢٠٢٤ ومجمل أعمال الدورة النقابية ٢٧ وتبرئة ذمة رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي، إضافة إلى مناقشة تقرير لجنة الرقابة والتفتيش عن النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

٢٢٠ طناً من الطحين لـ ٨٠ فرناً

الخبز سيئ في دير الزور.. ومدير «التموين» يبرر: الأفران قديمة ومساحتها صغيرة

| عبد المنعم مسعود

تلقت «الوطن» العديد من الشكاوى حول جودة الخبز المنتج في محافظة دير الزور حيث بينت الشكاوى الواقع السيئ لرغيف الخبز، خصوصاً لناحية الجودة، مؤكدة على أن ما يتم إنتاجه في أغلب الأفران وخصوصاً الخاصة منها لا يمكن تأجيل تخزينه لأكثر من ساعات وبعضه يصبح غير صالح للأكل في الوجبة التالية.

مدير التموين في محافظة دير الزور أغيد جويشي لم ينف وجود سوء في صناعة الخبز عند بعض الأفران في المحافظة خصوصاً في الأرياف، معيداً السبب في ذلك إلى قصر المسافة بين بيت النار وكوة البيع ما يؤدي إلى عدم تبريد الخبز بالطريقة الصحيحة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدني جودة الخبز.

وأوضح جويشي أن هذه المشكلة موجودة خصوصاً في الأفران ذات الترخيص القديم والتي تكون مساحتها صغيرة وبعضها غير مستوف الشروط ومعداتها قديمة ومسافة سير تبريد الخبز قصيرة، مبيناً أنه تتم مطالبة هذه الأفران بزيادة طول سير التبريد أو بتركيب مراوح لتبريد الخبز كما تتخذ إجراءات ضد من لا يقوم بذلك.

وكشف مدير التموين أغيد جويشي أن عملية توزيع الخبز على البطاقة تتم في مدينتي دير الزور ومدينة الميادين في حين يتم تسليم المادة لبقية المدن والبلدات والبلديات عبر قوائم ومندوبين، مؤكداً أنه يتم تحديث البيانات حالياً لقوائم المستفيدين في كل وحدة إدارية.

وبين جيوشي أن مخصصات المحافظة من الطحين تبلغ نحو ٢٢٠ طناً توزع للأفران في المحافظة والتي يبلغ عددها ٨٠ فرناً منها ٣ أفران آلية و١١ فرناً احتياطياً و٦٦ فرناً خاصاً.

مدينة الحدائق... دمشق بـ١٧٧ حديقة

حوار قادم مع أهالي دمشق حول واقع الحدائق العامة واستثمار جزء منها

رمضان لـ«الوطن»: المواطن هو صاحب القرار النهائي بتنفيذ أي مشروع إستراتيجي

| فادي بك الشريف

أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق قيس رمضان في حديثه لـ«الوطن» أن القرار النهائي بأي مشروع من المشروعات الإستراتيجية التي سيتم تطبيقها في العاصمة خلال الفترة القادمة هو للمواطنين سكان العاصمة، ولن ينفذ أي مشروع تنموي إلا بعد موافقتهم على تنفيذه ضمن إطار تفعيل المجتمع الأهلي وإشراكه في صنع القرار.

ونوه رمضان إلى تطبيق تقنيات إلكترونية يتم فيها عرض المشروعات والتصويت عليها من خلال أسئلة تفاعلية أو من خلال استخدام أدوات حوار تفاعلية تهدف لإشراكهم وأخذ أصواتهم، معتبراً أن الهدف من الآلية الإلكترونية المطبقة هو كسب الوقت في ظل العدد الكبير ممن تتم محاورتهم والذي يتجاوز ١٥٠ مواطناً تظهر نتيجة تصويتهم مباشرة وعلى العلن، مع الاعتماد أيضاً على الجانب التقليدي في الحوار المباشر.

كما أشار إلى أنه سيتم الأخذ بأصوات المواطنين حول أي مشروع مع الأخذ بمقترحاتهم وقرارهم خلال محاورتهم ضمن الجلسات التشاركية التي أطلقتها المحافظة تحت عنوان «لأجل دمشق نتحاور» ضمن إطار الالامركزية الإدارية، ومن مبدأ كل مواطن مسؤول، على أن يكون الحوار مع مختلف أحياء دمشق حول مستقبل العاصمة السورية، انطلاقاً من أن مطالبات الأهالي من شأنها أن تسرع من خطوات المحافظة وتجعلها أكثر جرأة على أمل البدء بتنفيذه قبل نهاية العام ليعتبر من أكبر المشروعات الإستراتيجية في محافظة دمشق.

وحسب عضو المكتب التنفيذي، فإن الهدف من الحوار هو مناقشة المشروعات الإستراتيجية التنموية، والعمل على جدولة الأولويات حسب حاجة المواطنين، مضيفاً: هناك مشروعات مدرجة ضمن خطة المحافظة ولكنها ليست أولوية بالنسبة للمواطن، ولاسيما أن معالجة المشكلات الخدمية الصغيرة متابعة من مديريات المحافظة وفقاً لخطتها على مدار العام، وبالتالي تأتي أهمية الجلسات الحوارية بمناقشة المشروعات الإستراتيجية وجدولة أولويتها حسب تصويت المواطنين وآراء من تتحاور معهم المحافظة وفقاً لاحتياجاتهم.

وقال عضو المكتب التنفيذي: إن مشاركة المواطنين في صنع القرار تسهم وتساعد في تنفيذه وحمايته وتطويره من خلال جلسة التحاور، علماً أن المتحاورين في أولى الجلسات التي أقيمت في نادي المحافظة طلبوا تحضير (برومو) تفصيلي عن مشروع «نفق المجتهد- باب مصلى» المدرج ضمن خطة المحافظة وعرضه للتصويت الإلكتروني في الجلسة القادمة، على أن يتضمن البرومو كل المعلومات عن ميزات المشروع وخطة العمل فيه وخطة إعادة التأهيل في المنطقة من اتصالات ومواصلات وكهرباء ومياه وصرف صحي وإنارة.. إلخ.

يشار إلى أن التصويت المبدئي خلال الجلسة المذكورة أيد تنفيذ النفق ليس لأهميته فقط بل لكونه يعيد تأهيل البنى التحتية في المناطق المحيطة به، الأمر الذي يعالج كل المشكلات التي تحدث عنها المجتمع المحلي من مواصلات واتصالات وكهرباء وصرف صحي ومياه.. إلخ، على أن يعتمد القرار النهائي بعد الأخذ بآراء المواطنين «الأهالي والسكان»، ليصار إلى العرض على مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي.

وفي سياق متصل، كشف عضو المكتب التنفيذي أن موضوع الجلسة الثانية من الحوار حول الحدائق العامة واستثمار جزء منها بالشكل المطلوب بما يعود بالفائدة عليها وتوفير نفقات صيانتها، بما يحقق عوائد للمحافظة، الأمر الذي يحسن من الحدائق المنتشرة في دمشق ويسهم بمعالجة كل المشكلات الحاصلة بما ينعكس إيجاباً على المرتادين، على أن تنطبق الآلية ذاتها المتبعة في الجلسة الأولى خلال الجلسة الحوارية الثانية والأخذ بآراء جميع الحضور من المواطنين.

وتؤكد المعلومات أن عدد الحدائق العامة بدمشق ١٧٧ حديقةً مفتوحة مزودة بألعاب الأطفال ومقاعد لجلوس المرتادين، و٧٥٦ حرشاً على مساحة دمشق، إلا أن نسبة من الحدائق تعاني من مشكلات تقنين الكهرباء وعدم وصول المياه، ناهيك عن التكاليف الكبيرة لأجور الصيانة بشكل سنوي وقلة عدد الكادر العامل، تأتي أهمية الجلسة الحوارية في طرح المشكلات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

هذا وتستمر إقامة الجلسات الحوارية التشاركية خلال الفترة القادمة بهدف التعرف على آراء ومقترحات أهالي المدينة حول المشروعات والخدمات اللازمة لتنمية الأحياء وتطويرها وفرصة قيمة للمساهمة الفاعلة في رسم مستقبل المحافظة.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أن محافظة دمشق ستقيم جلسات حوارية تشاركية تهدف للتعرف على آراء ومقترحات أهالي المدينة حول المشروعات والخدمات اللازمة لتنمية الأحياء وتطويرها.

وجاء في بيان المحافظة: نعمل على أن تكون هذه الجلسات فرصة قيّمة لنا جميعاً للمساهمة الفاعلة في رسم مستقبلنا، وإننا نؤمن بأن آراءكم واقتراحاتكم هي المفتاح لتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات جميع أفراد مجتمعنا وأجيالنا القادمة.

ودعت المحافظة للمشاركة في هذه الجلسات الحوارية بروح عالية من المسؤولية والالتزام وصولاً إلى رؤى تنموية صحيحة خدمة للمصلحة العامة.

> تجربة جديدة.. تصويت إلكتروني لاتخاذ القرار من قبل الأهالي

٦ مليارات ليرة إعانات للوحدات الإدارية في طرطوس

| طرطوس- ريا أحمد

ناقش مجلس محافظة طرطوس في دورته العادية الخامسة كيفية توزيع الإعانة المالية للوحدات الإدارية والبالغة ستة مليارات ليرة، حيث تساءل الكثير من الأعضاء عن سبب عدم إعلام المجلس بها قبل فترة زمنية، في حين بعض الوحدات الإدارية تعلم بها قبل عشرة أيام لتهرع لإنهاء الأضابير وتدقيقها.

كما تساءلوا: لماذا لا يكون لدى كل وحدة إدارية عدة مشاريع مدققة وجاهزة للطرح بدلاً من الانتظار قبل ساعات من توزيع الإعانة لتحضيرها، مطالبين بالتوزيعات السابقة للإعانات ليكون هناك عدالة بالتوزيع بغياب ما يستندون إليه من معايير، فالتأخير في الإعلان عنها لا يعني حرمان وحدات إدارية هي بأمس الحاجة لبعض المشاريع، في الوقت الذي علم بها البعض نتيجة مطالبة الدائرة المالية باستكمال أوراق الأضابير.

وفي هذا السياق أشارت رئيس المجلس عليا محمود أن على لجنة الموازنة أن تدرس الأضابير المقدمة من الوحدات الإدارية التي من المفترض أن تكون موضوعة وفقاً للخطة والأولويات وأن يكون المشروع مدققاً، علماً أن كل عضو في مجلس المحافظة يحق له أن يحضر كل اجتماعات مجالس الوحدات الإدارية، وعليه بعد تدقيق لجنة الموازنة لكل الأضابير أن يتخذ القرار النهائي لتتم مناقشته والتصويت عليه من قبل المجلس.

وطالبت محمود أن يكون لعضو مجلس المحافظة دور في تقييم أهمية المشروع ليخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين ضمن الوحدة الإدارية، وأن عضو لجنة الموازنة من الواجب عليه أن يحضر دوماً ويصور كل ما تم توزيعه سابقاً للمتابعة، فلجنة الموازنة مسؤولية ومن المفترض ألا يترشح لها إلا من لديه خبرة وكفاءة وإلا يترك مكانه لمن لديهم الخبرة والمعرفة.

وفي هذا السياق وافق المجلس على تعيين العضو الراسب الأول في ترشيحات لجنة الموازنة سابقاً بدلاً للعضو يونس حمدوش الذي أصبح عضواً في مجلس الشعب.

من ناحية ثانية وافق المجلس على بعض التوصيات التي شملت دعم مؤسسة مياه طرطوس بمبلغ ١٠ مليارات للربط الكهربائي وتوصية تمويل جدار استنادي لسوق الهال في صافيتا، وجدار استنادي في قرية الملاجة كحالة إسعافية، إضافة إلى توصية لوزارة الأشغال العامة بتخصيص أسر الشهداء ببيوت ضمن مقاسم السكن الشعبي التي سيتم بناؤها في المحافظة، وطلب توصية بالسماح لطلاب الأدبي بالانتقال إلى الفرع العلمي وبالعكس، ليتم تأجيل مناقشة توصية دعم الزراعات المحمية وعدم استبدالها بالزراعات الاستوائية كالموز ليوم الأربعاء بحضور مدير زراعة طرطوس.